الفصل السابع

سيناء والتنمية

من أهم الأولويات التي يجب ان تهتم بها الدولة تنمية سيناء فهي محور أساسى للأمن القومي، فالتاريخ يؤكد ان جميع الأخطار التي هددت مصر جاءتها من الشرق لذا كان إحياء مشروع تنمية سيناء ضرورة فتنمية سيناء وتعميرها، أمر لا مفر منه في مواجهة الأطماع الصهيونية المتزايدة، والمقصود بالتنمية هنا هو تنمية صناعية تكنولوجية زراعية مع توعية دينية، حتى تبنى أجيال قادرة على المواجهة، وليس إقامة مساحات شاسعة للعري والفجور والتخلي عن ضوابطنا الإسلامية بزعم التنمية

ويمثل مشروع تنمية سيناء أهمية كبيرة ، فسيناء هي بوابة مصر الشرقية وخط الدفاع الأول ومسار الأنبياء وأرض التواصل بين قارتي آسيا وأفريقيا، لذا يعد هذا المشروع عبورا ثانيا للشعب المصرى، والدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء، والانطلاقة الكبرى نحو إعادة توزيع السكان على صحراء مصر الشاسعة والغنية بخيراتها.

openkanal.com

و يشمل المشروع جميع النواحى والمشروعات الاقتصادية المتمثلة في الزراعة والصناعة والتعدين والسياحة وإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وما يتبعها من مشاريع خدمية والانطلاق من ضيق الدلتا والوادي وتكدس السكان إلى رحابة سيناء، التى تمتد على مساحة ٦٠٠٨٨ كيلو متراً مربعاً ، وتخدم محافظات شرق الدلتا (دمياط- الشرقية- القليوبية- القاهرة الكبرى) بل محافظات الصعيد المطلة على البحر الأحمر، إضافة إلى محافظات القناة (بورسعيد- الإسماعيلية- السويس)، حيث تمثل لها شبه جزيرة سيناء منطقة جذب للسكان والاستثمار.

ويجب ان تتخذ التنمية أنماطاً عديدة فيجب إنشاء مدارس بمواصفات خاصة تساعد على دمج الأجيال القادمة من البدو مع أبناء الوادى ؛ ويجب استغلال عمال الفنادق ؛ وتحضير البنية الأساسية حتى مضيقا متلا والجدى ؛ والبدء الفورى فى الزراعات قليلة الاحتياج الى المياه ؛ وزراعة النخيل والزيتون بكثافة عالية ؛ وزراعة النباتات الطبية بالجبال ؛ وإقامة مدن صناعية بالقرب من مواقع إنتاج الخامات والمعادن ؛ وإنشاء مصانع للصناعات الصغيرة على سواحل الجنوب ؛ والاستغلال الأمثل لبحيرة البردويل ؛ وتوفير الخدمات على طول خط القناة لمن اراد أن يقطن سيناء فهى قادرة على استيعاب نحو ١٤ مليون مواطن يأخذوا الارض ويعمروها بالتنمية ويدافعوا عنها وبالرغم من البدء في تنفيذ

مشروع تنمية شاملة لمحافظة شمال سيناء، منذ بداية تسعينيات القرن الماضى، وبتكلفة إجمالية تبلغ نحو ٥.٨ مليار جنيه بأسعار ١٩٩٥، فإن ذلك لم يأت بثماره ويحقق التنمية الشاملة حتى الآن إلا على استحياء فى مجال الزراعة والرى، حيث تمت إقامة ترعة السلام بطول٨٧ كم غرب قناة السويس عند الكيلو ٢١٩ على فرع دمياط، والتى تتجه شرقا فجنوبا ثم شرقا حتى قناة السويس عند الكيلو ٢٧.٨ جنوب بورسعيد، ثم تعبر أسفل قناة السويس وتمتد شرقا حتى وادى العريش (شرق القناة)، لتسمى ترعة الشيخ جابر بطول ١٧٥ كم، وإقامة ٣ محطات من عدد ٩ محطات لخلط ورفع المياه على طول القناة.

- ويعد استكمال مشروع التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء هو المشروع الحلم والشغل الشاغل للملايين من أبناء مصر من خريجيها وصغار مزارعيها وأيضا خبرائها وعلمائها الذين يرونه المشروع الأكثر قدرة على تأمين حدود مصر من الأخطار المحدقة بها من الشرق كما أنه لا يقل أهمية عن مشروع ممر التنمية المقترح من العالم المصرى فاروق الباز والذى مازال فى طور الدراسة لمعرفة مدى جدواه اقتصاديا وينظر لمشروع ممر التنمية باعتباره من أهم المشروعات وأعظمها حيث يمتد غرب النيل من شمال البحر المتوسط إلى جنوب توشكى مع وجود ثمانية ممرات عرضية تربط محافظات الدلتا والوادى بممر التنمية إلا أن مشروع تنمية سيناء لا يقل كذلك أهمية أو أولوية عن مشروع ممر

التنمية، فسيناء هى بوابة مصر الشرقية وخط الدفاع الأول ومسار الأنبياء وأرض التواصل بين قارتى آسيا وإفريقيا – ولم تنجح أى محاولة على مر التاريخ القديم والحديث لغزو مصر أو احتلالها من الغرب ولكن تمت جميع الغزوات والفتوحات عبر سيناء أى من الشرق ولهذا يجب أن نضع مشروع تنمية سيناء فى المقام الأول لتحقيق الانطلاقة الكبرى نحو إعادة توزيع السكان على صحراء مصر الشاسعة والغنية بخيراتها

ومن واجب الحكومة أن ترفع لسيناء قدرها وأن لا تدعها فريسة في يد الشركات الأجنبية واللصوص من اليهود، وأن تسرع بمشروع نقل الجمرك من القنطرة إلى رفح، وتقيم هناك منطقة صناعية على الحدود، فلعل هذا من أصلح المواطن للصناعة، ويرى بعض المفكرين العقلاء أن من الواجب إنشاء جامعة مصرية عربية بجوار العريش، تضم من شاء من المصريين، ومن وفد من فلسطين وسوريا والعراق ولبنان وشرق الأردن، وغيرها من سائر أوطان العروبة والإسلام، ويرون في هذه البقعة أفضل مكان للتربية البدنية والروحية والعقلية على السواء

أهم مقومات التنمية بسيناء

لكل فكرة مقومات تعتمد عليها حتى يمكن تنفيذها خاصة المشروعات القومية الكبرى مثل مشروع تنمية سيناء ومن أهم مقومات المشرع

جغرافية سيناء

تبلغ مساحة سيناء ٦١ ألف كم٢ وتنقسم سيناء إداريا إلى محافظتين ، كما انضمت شريحة من سيناء شرق قناة السويس بعرض ٢٠ كم إلى محافظات القناة الثلاث بورسعيد والإسماعيلية والسويس وتم الربط الجغرافى بين وادى النيل وسيناء عبر ترعة السلام إحدى المكونات الرئيسية بمشروع سيناء القومى ، إضافة إلى نفق الشهيد أحمد حمدى لربط غرب قناة السويس بشرقها ، وتم استكمال الربط العضوى بإنشاء جسرين فوق قناة السويس هما : الكوبرى المعلق جنوب القنطرة إضافة إلى كوبرى الفردان المتحرك للسكك الحديدية التى تصل بين الإسماعيلية ورفح ويبلغ طولها ٢١٧ كم ويمكن التمييز بين ثلاث مناطق فى سيناء من الشمال إلى الجنوب كما يلى :

- السهل الشمالى وتسوده التكوينات الرملية وبحيرة البردويل والمجرى الأدنى لوادى العريش .
- يليه جنوبا هضبة التيه ، وهى جيرية التكوين ، ويقطع سطحها بعض الأودية المتجهة من الجنوب إلى الشمال ويأتى فى مقدمتها من حيث الأهمية وطول المجرى وادى العريش .
- يليها جنوبا الكتلة الأركية القديمة، التى تشكل أعلى جهات سيناء ارتفاعا وأكثرها تعقيدا ، وهى تمثل امتدادا شماليا لجبال البحر الأحمر ، يفصلها الصدع الذى يشغله خليج السويس ويغلب على جبال سيناء اللون الأحمر ، ويرى البعض أن ذلك وراء تسمية البحر الأحمر بالأحمر.

ويبرز فوق سطح هذا الجزء من سيناء ، بعض القمم الجبلية ، وأعلاها جبل سانت كاترين وجبل أم شومر ، وجبل موسى وتنحدر السفوح الشرقية والجنوبية والغربية صوب خليجى العقبة والسويس والبحر الأحمر على الترتيب ويجرى على سطح هذا الجزء من سيناء بعض الأودية المنحدرة بشدة صوب خليج العقبة مثل أودية دهب ، نصب وغائب فى حين تنحدر مجموعة أخرى من الأودية صوب خليج السويس بشكل تدريجى مثل أودية فيران وسدرى ووردان ولضآلة مصادر المياه فى هذا الإقليم تعيش فيه أعداد قليلة من السكان ، وتتركز هذه الأعداد أساسا إما فى الشمال حيث تمارس الزراعة والصيد البحرى وتربية الحيوان والسياحة،وإما فى الجنوب حيث تمارس أنشطة السياحة والترويح والعمل فى حقول النفط .

وتعتمد الزراعة فى شمال سيناء ، خاصة بوادى العريش ورفح ، على مياه الأمطار وعلى المياة التى يتم حجزها بمخرات السيول ويصل معدل سقوط الأمطار سنويا إلى ٢٠٠ مم عند رفح ، ويقل هذا المعدل حتى يصل إلى ١٠ مم على طول خليج السويس وتم تسجيل المعدل بحوالى ٤٣.٧ مم عند منطقة المغارة بمنجم الفحم عام ١٩٦٦ كما تعتمد الزراعة أيضا فى شمال سيناء وخاصة فى وادى العريش على خزانات المياة الأرضية الضحلة التى تكونت بتكوينات الحقب الرابع الجيولوجى الذى يمتد من ٢ مليون سنة حتى الآن ، ويتم سحب حوالى ٨٣ مليون

م^{3} سنويا من تلك الخزانات ، يُستهلك معظمها فى زراعات بير العبد وسهل القوارير كما تتميز سيناء بإطلالها على البحر المتوسط وبحيرة البردويل وخليج السويس وخليج العقبة بمسافات لا تقل عن ألف كيلومتر مما يمكن اعتبارها مصدرا هاما وواعداً للثروة السمكية ، وإنشاء عدة قرى للصيادين على هذه الإطلالات بجانب المنتجعات السياحية .

مصادر الطاقة

أكدت الشواهد الجيولوجية أن دلتا مصر وامتداداها شمالاً هى مناطق غنية بحقول الغاز الطبيعى فائق الجودة كما تؤكد أيضاً وجود الغاز على امتداد المياه الإقليمية المواجهة للدلتا فى اتجاه الشمال الشرقى بمياه البحر المتوسط أمام شمال سينا ، وكذلك على امتدادات تلك المياه فى اتجاه الشمال الغربى وفى الصحراء الغربية وقد تأكد ذلك باكتشاف حقول ضخمة للغاز فى تلك الأماكن ، كما يُحتمل وجودها فى المياه العميقة أمام ساحل غزة وذلك طبقا لما ذكره تقرير منشور بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٤ .

وأعمال البحث والاستكشاف التى تمت فى سيناء وبمياهها الإقليمية بالبحر المتوسط أعطت مؤشرات جيدة وقوية على وجود البترول والغاز الطبيعى بكميات تبلغ ١٠ مليار برميل مكافئ من زيت البترول ، كما أكد خبراء شركة Bp (British Petroleum) فى نفس التقرير وجود احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعى بشمال سينا فى منطقة امتيازها .

أى أن سينا هى منطقة واعدة بالكثير بالنسبة للغاز الطبيعى والبترول ، إضافة إلى أن البترول يتدفق حاليا من أطرافها الغربية ، حيث يستخرج من بلاعيم بحرى وبلاعيم برى وسدر وعسل ومطامر ،وتعتبر محافظة جنوب سيناء من أهم المواقع المنتجة للبترول (أبو رديس ورأس سدر بالإضافة إلى مواقع بحرية بخليج السويس) حيث تنتج وحدها ثلث إنتاج مصر من البترول .

كما أن الخط الموحد للغاز الطبيعى الذى عبر قناة السويس ، وشبكة خطوط الغاز التى امتدت ويمكن أن تمتد لأى مكان بسيناء تعمل على تحفيز المستثمرين للاستثمار فى الصناعات الثقيلة بسيناء كما أن سيناء بفضل هذا الخط الموحد قد تحولت إلى محطة رئيسية لتصدير الغاز المصرى للأسواق العالمية .

إضافة للغاز والبترول يوجد الفحم أيضا فى شمال سيناء كمصدر للطاقة ، كما توجد رمال القار بجنوب سيناء كمصدر لزيت البترول ٠

أما بالنسبة للطاقة الكهربائية فقد تم إنشاء خطوط الربط الكهربى القنطرة / العريش ٢٢٠ ك.ف ، والشط / رأس النقب ٥٠٠ ك.ف ، وتم الربط على الشبكة الموحدة بالجمهورية يوم ١٩٩٨/١٢/٦ حيث تصدير فائض الكهرباء إلى محافظات مصر من محطات التوليد بسيناء كما تم إنشاء محطة محولات القنطرة شرق بجهد ٦٦/٢٢٠ ميجا فولت أمبير (جهد عالى) ومحطة محولات قاطية /رمانة/بالوظة بجهد ٢٢/٦٦

ميجافولت أمبير (جهد متوسط)، ومحطة محولات بئر العبد بجهد ٦٦/٢٢٠ ميجا فولت أمبير (جهد عالى)، بالإضافة لمحطة محولات بغداد لخدمة منطقة الصناعات الثقيلة ، وقد تم ربط المنطقة بالشبكة الموحدة فى ٢/١٠/٢٠٠٠.

الثروة المعدنية

هناك دراسة مستفيضة عن موارد مصر التعدينية ، تم إعدادها بمعرفة الهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية فى يونيو ١٩٩٦ بناءا على طلب مجلس وزراء مصر ، يقع الباب الثالث منها فى ١٣٣ صفحة عن موارد سيناء التعدينية ويمكن القول أن سيناء تتميز بوجود بعض الخامات بكميات كبيرة وبنوعية متميزة غير متوفرة فى أجزاء أخرى من صحارى مصر نذكر منها على سبيل المثال رواسب الجبس الضخمة بمنطقة رأس ملعب والرمال البيضاء عالية السليكا بمنطقة جبل الجنة والكبريت بشرق العريش والفلسبار الصوديومى (الألبيت) ، كما يعتبر الجزء الجنوبى الغربى لوسط سيناء مخزنا ضخما للخامات الحرارية والسيراميك والطينات البيضاء كما يتوفر بسيناء خامات صناعة الأسمنت ومواد البناء ورصف الطرق ، وكذلك أحجار الزينة من الصخور الجرانيتية ذات الألوان المتميزة فى الجنوب ، والحجر الجيرى الصلب ذو المواصفات الرخامية الجيدة والمنتشر فى

مناطق عديدة فى شمال سيناء هذا إضافة إلى تواجد خامات الوقود الصلب وخامات الوقود النووى .

ومن المشروعات الحيوية التى تعطلت من قبل لعدم توفر مصدر قريب للمياه العذبة أو عدم توفر الغاز الطبيعى ، والتى يجب العمل على إعادة إحيائها من جديد بعد توفرهما نذكر منها على سبيل المثال مشروع إقامة المجمع الصناعى المتكامل على بحيرة البردويل شمال سيناء لإنتاج ملح الطعام وكربونات الصوديوم والصودا الكاوية والزجاج والصابون ، ونظرا لاحتياج تنفيذ المجمع الصناعى للمياه العذبة وإلى الطاقة فقد تم الاكتفاء وقتها بتنفيذ الملاحة فقط بطاقة إنتاجية محدودة ٥٠٠ ألف طن من الملح الخام سنويا ، وتبنت مؤخرا الهيئة العامة للتنمية الصناعية فى ٤/١٠/التابعة لوزارة التجارة والصناعة إقامة مشروع إنتاج كربونات الصوديوم الذى يمثل أحد مراحل المجمع الصناعى بمنطقة بير العبد بنطاق ملاحات سبيكة لإنتاج ١٥٠ ألف طن كربونات صوديوم خلال ثلاث سنوات لتوفر الغاز الطبيعى والكهرباء بالقرب منه ولتوفر مدخلات الإنتاج من الملح الخام والحجر الجيرى ولتوفر مساعدات الإنتاج من المياه العذبة بترعة السلام ، وإذا ما تم استكمال باقى مراحل المجمع الصناعى فسوف يعتبر ذلك إحدى الطفرات التنموية الكبيرة بالمنطقة التى يمكن أن تعمل على توطين أكثر من خمسة آلاف أسرة بالمنطقة ومن المشروعات التى تعطلت أيضا من قبل

لعدم توفر الغاز الطبيعى هو مشروع استغلال خام الكبريت الذى يوجد بشمال سيناء فى منطقة العريش ، حيث تم توقيع اتفاقية إستغلاله مع شركة فريبورت الأمريكية ، ثم توقف الإستغلال لحين توفر الغاز الطبيعى لإمكان إنتاجه بطريقة فراش Frach Process ، ويمر حاليا خط أنابيب للغاز الطبيعى بالقرب من منطقة المشروع ، وبذلك يمكن البدء فى تنفيذ هذا المشروع لإنتاج الكبريت اللازم لكثير من الصناعات الكيميائية ولصناعة الأسمدة الفوسفاتية وبطريقة منافسة جدا على المستوى التجارى .

مشروع شمال سيناء للتنمية الزراعية NSADP

ويسمى هذا المشروع أيضا بمشروع ترعة السلام وتقدر احتياجاته المائية السنوية لاستصلاح ٦٤٠ ألف فدان بنحو ٤.٤٥ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعى المخلوطة مع مياه النيل بنسبة ١:١ بحيث لاتزيد نسبة الملوحة عن ١٠٠٠ جزء فى المليون ، مع اختيار التراكيب المحصولية المناسبة وتتوزع أراضى المشروع المخطط استصلاحها بمساحة حوالى ٤٠٠ ألف فدان شرق قناة السويس بشمال سيناء وحوالى ٢٢١ ألف فدان غرب القناة ويتوزع الزمام غرب قناة السويس بين أربع محافظات هى محافظات دمياط والدقهلية والشرقية والإسماعيلية ، كما يدخل جزء من أراضى شرق القناة من منطقة سهل الطينة والقنطرة شرق فى زمام محافظتى الإسماعيلية وبورسعيد وتم

تقسيم أراضى المشروع شرق قناة السويس بشمال سيناء إلى خمسة بلوكات استصلاح بلوك B1 ، B2 ، B3 ، B4 ،B5 وطبقا لما نشرته هيئة الاستعلامات بكتابها السنوى عام ٢٠٠٨ فقد تم الانتهاء من أعمال البنية الأساسية بالكامل فى المرحلة الأولى من المشروع (شكل رقم ٩) بتكلفة ٤٠٦ مليون جنيه ، وتم زراعة نحو ١٨ ألف فدان من الأراضى الجديدة المستصلحة غرب القناة .

وقد بلغت قيمة الأعمال المنفذة فى المرحلة الثانية من المشروع شرق القناة وحتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ نحو ٣٤٥٨.٥ مليون جنيه ، وبلغت نسبة الأعمال المنفذة حوالى ٨٩% ، ومن المستهدف تنفيذ أعمال بنحو ١٠٦ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ومن أهم الأعمال التى تم تنفيذها فى المرحلة الثانية شرق القناة ما يلى :

· استكمال أعمال القناة الرئيسية بشرق القناة بطول ٨٦.٥ كم ، وكذلك ترعة جنوب القنطرة شرق بطول ٣٥ كم كم ، والإنتهاء من كافة محطات الرى والصرف وكافة الأعمال الصناعية .

· جارى استكمال العمل فى تنفيذ فروع الرى والصرف العامة بمنطقة سهل الطينة لزمام ٥٠ ألف فدان بنسبة إنجاز ١٠٠% وأيضا جنوب القنطرة شرق بنسبة إنجاز ٩٨% .

· استكمال أعمال البنية الداخلية فى مساحة ١٢ ألف فدان بسهل الطينة وجنوب القنطرة شرق بنسبة إنجاز ٩٩% ، وفى مساحة ١٥٨ ألف فدان بمنطقتى رابعة وبير العبد .

· تم تخصيص ١٠٠ ألف فدان لفئات مختلفة ، وبلغت المساحة المنزرعة بالمشروع ٤٠ ألف فدان وجارى تجهيز مساحة مساحة ٢٠ ألف فدان للزراعة .

· تم الانتهاء من إنشاء خمس قرى للتوطين بسهل الطينة ، وجارى تنفيذ قريتين للتوطين بجنوب القنطرة شرق .

وقد بلغت إجمالى الاستثمارات المنفذة حتى عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ طبقا لنفس المصدر فى الكتاب السنوى ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ – ٥,٧ مليار جنيه وطبقا لمصدر آخر فقد بلغ إجمالى المساحات التى تم زراعتها بمشروع ترعة السلام ٦٠ ألف فدان ، وأعلن محمود أبو زيد وزير الرى والموارد المائية أنه تقرر تخصيص ٦٧٥٠ فدان منها لأبناء سيناء فى منطقة رابعة وملياناة ، وأشار إلى الانتهاء من إقامة البنية الأساسية لمساحة ٣٠ ألف فدان بمنطقة سهل الطينة وجنوب القنطرة شرق جاهزة للاستثمار،وقال المهندس فاروق النجار رئيس قطاع تنمية الموارد المائية والرى بشمال سيناء أنه من المقرر أن تنتهى أعمال البنية الأساسية لمساحة ٥٠ ألف فدان مع نهاية عام ٢٠٠٨ [15].

وقد أثار مشروع شمال سيناء للتنمية الزراعية جدلا كثيرا وانتقادا فى أمور فنية واقتصادية كثيرة ، وخاصة بالنسبة لتكلفة استصلاح الفدان الواحد وتكلفة توصيل مياه الرى له ، وكذلك بالنسبة لملوحة الأراضى ومشاكل الصرف الزراعى وأثرها على المياه الجوفية وعلى بحيرة البردويل ووصل بعض الخبراء إلى حد القول بأن هذا المشروع هو نموذج صارخ لهدر الإمكانات وتفكك الروابط العضوية بالنسبة لعناصر استراتيجية المشروع القومى التى تهدف فى الأساس إلى التنمية الدائمة بما يعنى أن نترك للأجيال القادمة من الفرص ما يوازى تلك الفرص التى أتيحت لجيلنا دون نقصان إن لم يكن أكثر بالنسبة إلى تعظيم العائد والقيمة المضافة للأرض والبيئة ، وإلى تعظيم القيمة المضافة للإنسان وللموارد الطبيعية وللرأسمال الاجتماعى .

وباعتبار أن من بين أهداف المشروع الأساسية هدف توطين ثلاثة ملايين مواطن لتخفيف الضغط السكانى على الوادى ، فكان يجب تحسين أوضاع امتلاك المواطن البسيط وصغار الملاك للأصول ، وجعل زراعة الحيازات الصغيرة هى الأساس ، ودعمها لتكون أكثر قدرة على المنافسة والاستمرار فى الإنتاج والتسويق بمساندة الدولة لمنظماتهم وجمعياتهم التعاونية ،وإن تحسين إنتاجية وربحية واستدامة زراعة الحيازات الصغيرة هو السبيل الرئيسى لتحقيق هدف المشروع

وللخلاص من الفقر وتقليص حدته بمصر فى إطار استخدام الزراعة من أجل التنمية .

مشروع حسن البنا

أدرك الأخوان المسلمون الخطر الذى تشكله الصهيونية على مصر وزاد من خطرها نجاحها فى ذبح فلسطين وانتزاعها من قلب العروبة ولقد أدرك حسن البنا مدى خطورة زرع الكيان الصهيونى فى فلسطين فكتب عام ١٩٤٥ ليقرر أن صيانة الحقوق الوطنية لوادى النيل تتطلب تأمين حدود مصر من جميع الجهات خاصة التى من السهل اقتناصها منها وهى الجهة الشرقية والتى لم تؤتى مصر مرة من غيرها لذلك أولى البنا اهتماما خاصاً بتامين الجهة الشرقية وطالب الحكومة باتخاذ عدة خطوات لتأمين سيناء منها :-

- سرعة نقل الجمرك من القنطرة الى العريش ٠
- إقامة منطقة صناعية على الحدود ٠
- إنشاء جامعة مصرية لجميع الطلبة العرب بجوار العريش ٠

ولكن الحكومات المصرية المتعاقبة لم تصغ إلى كلام البنا واجتيحت سيناء عام ١٩٦٧ولم تستعد مصر سيناء إلا بعد الكثير من التضحيات وجاءت الفرصة لتتدارك أخطاء الماضى وتقوم بعمل تنمية شاملة فى سيناء من خلال استغلال مواردها الاقتصادية وتخفيف العبء السكنى عن

الوادى والدلتا فضلاً عن الهدف الرئيس وهو ايجاد تجمعات بشرية تشكل موانع وعراقيل فى وجه اى اجتياح صهيونى خاصة فى ظل القيود التى فرضتها معاهدة كامب ديفيد على وجود الأسلحة والقوات المصرية فى سيناء وكثر الكلام عن تنمية سيناء ولكن لم يتم عمل شئ وقد اختزلت سيناء فى عهد النظام السابق فى شرم الشيخ فقط وبعض القرى السياحية فى الوقت الذى تم فيه إهدار المليارات فى مشاريع عديمة الجدوى وقد قدم المهندس حسب الله الكفراوى الإجابة عن السؤال الحائر حول سبب عدم إعمار سيناء ومن الذى يقف وراء ذلك واتضح أنه مبارك نفسه

جهود الحكومة

بمجرد انتهاء المرحلة الثانية للانسحاب فى يناير ١٩٨٠انطلقت القيادة المصرية نحو تعمير الجزء الذى تم تحريره فى سيناء أكثر من٦٥% من مساحة سيناء، وبدأت مشروعات ربط هذا الجزء بوادى النيل والعمل على تحويل سيناء إلى منطقة إستراتيجية مُتكاملة تمثل درع مصر الشرقية ومن أجل ذلك تمت إعادة تقسيم سيناء إدارياً إلى محافظتين بعد أن كانت محافظة واحدة فقسمت إلى محافظة شمال سيناء - وعاصمتها مدينة العريش، ومحافظة جنوب سيناء وعاصمتها مدينة الطور- فيما انضمت شريحة من سيناء شرق قناة السويس بعرض ٢٠

كيلو متراً إلى محافظات القناة الثلاث: بورسعيد والإسماعيلية والسويس تأكيداً لارتباط سيناء بوادى النيل حيث لم تعد القناة تمثل حاجزاً إدارياً يعزل شبه جزيرة سيناء عن وادي النيل وبدأ تنفيذ العمليات الكبرى لتحقيق الربط الجغرافى بين وادي النيل وسيناء عبر قناة السويس، فأنشئ نفق أحمد حمدى شمال السويس ليمر تحت القناة ويربط غربها بشرقها براً كما شقت ترعة السلام جنوب بورسعيد إلى سيناء لكى تروى بمياه النيل ما يقرب من نصف مليون فدان فى شمال سيناء.

وفى إطار الخطة القومية لإعادة تعمير سيناء والتى ستستمر حتى عام٢٠١٧ استكملت عملية الربط العضوى بإنشاء جسرين فوق القناة هما: الكوبرى المُعلق جنوب القنطرة وكوبرى الفردان المتحرك للسكك الحديدية، فضلاً عن مد خط السكة الحديد بين الإسماعيلية ورفح ويبلغ طوله٢١٧ كيلو متراً

مقترحات غير نمطية للتعمير

تمتاز سيناء بأنها على ملتقى الطرق التجارية والغزوات الحربية منذ قدم التاريخ مما فتح الباب على مصراعيه لكل غازى أو مستثمر وتنحصر الفكرة(التى أحضرتها من مقال لكاتب من على الموقع الاليكترونى فهى) مصر تمثل ٢٦ محافظة ولان الحل ثورى فتقوم الحكومة بعمل برنامج هجرة فورية لسيناء على النحو التالى

المرحلة الأولى

١- ٢٥٠٠ شاب من كل محافظة ويكون متزوج وله أسرة صغيرة تكون نواة المستقبل القريب .

٢- عدد الأسر المنتقلة إلى سيناء كمرحلة أولى ٦٥٠٠٠ أسرة بمتوسط ٣ أفراد أى ١٩٥٠٠٠ فرد.

٣- الأسر المنتقلة من فلاحى مصر الشرفاء

٤- يتم تمليكهم الأراضى الصالحة للزراعة بشرط عدم الانتقال أو بيع أو تأجير الأراضى إلا بعد ٥٠ سنة على الأقل .

٥- تشترى الحكومة إنتاج جميع هذه الأراضى من مزارعى مصر الثورة دون أن يقوم الفلاح بعمل أى شئ غير زراعة وحراسة الزرع لمدة ١٥ سنة على الأقل

المرحلة الثانية

١- ٢٥٠٠ شاب من كل محافظة ويكون متزوج وله أسرة صغيرة تكون نواة المستقبل القريب .

٢- عدد الأسر المنتقلة إلى سيناء كمرحلة ثانية٦٥٠٠٠ أسرة بمتوسط ٣ أفراد أى ١٩٥٠٠٠ فرد.

٣- الأسر المنتقلة من صناع مصر الشرفاء

٤- يتم تمليكهم الأراضى الصالحة لعمل المصانع والمخازن المختلفة بشرط عدم الانتقال أو بيع أو تأجير المصانع إلا بعد ٥٠ سنة على الاقل .

٥- تبيع الحكومة المنتجات التى اشترتها من فلاحى سيناء الثورة وتبيع إنتاج هذه الأراضى إلى مصانع الثورة دون أن يقوم المصنعين بأى مجهود سوى استلام المنتجات وإجراء عمليات التصنيع المختلفة

المرحلة الثالثة

١- ٢٥٠٠ شاب من كل محافظة ويكون متزوج وله أسرة صغيرة تكون نواة المستقبل القريب .

٢- عدد الأسر المنتقلة إلى سيناء كمرحلة ثالثة ٦٥٠٠٠ أسرة بمتوسط ٣ أفراد أى ١٩٥٠٠٠ فرد.

٣- الأسر المنتقلة من شباب المستثمرين والتجار الشرفاء

٤- يتم تمليكهم الأراضى لتأسيس المعارض والشركات التجارية بشرط عدم الانتقال أو بيع أو تأجير الأراضى إلا بعد ٥٠ سنة على الأقل

٥- تبيع الحكومة المنتجات التى اشترتها من المصنعين إلى التجار النتيجة الحكومة وسيط لتنسيق المراحل المختلفة لا ضرائب ولا رسوم ولا أى نوع من جباية الأموال

وتتحمل الحكومة نسبة تأمينات صاحب العمل وتوفير المرافق المختلفة وتتحمل الحكومة عمل صندوق لدعم سيناء وقاطنيها الجدد بمختلف القطاعات الزراعى والصناعى والتجارى

والنتيجة انتقال ٥٨٥٠٠٠ مواطن فى هجرة منظمة لكم أن تتخيلوا ما سيكون من آثار فى القطاعات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية

سينتقل ما لا يقل عن ٢٠٠٠٠٠٠ مواطن فى هجرة غير منظمة للعمل أيضا والمعيشة فى اقل من ١٠ سنوات وفى خمسين سنة سيكون هناك أكثر من ٢٠ مليون ليملأوا سيناء حيوية ونشاطا٠

كان هذا ملخص لفكرة عن مشروع تنمية سيناء كبرنامج قومى لهجرة المصريين إلى أراضيهم ٠

دراسة علمية لمجموعة من الخبراء المتخصصين

أعلنت جريدة المصرى اليوم انها حصلت على دراسة، أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة بأكاديمية ناصر للعلوم العسكرية، حول تنمية سيناء، بعنوان مشروع تنمية سيناء من منظور الأمن القومى، والتى تم طرحها فى حلقات للنقاش بالأكاديمية، تطرقت إلى ٥ أوراق بحثية، منها المعالم الرئيسية للمشروع القومى، والتطوير المطلوب حتميته وأبعاده، ومقومات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لسيناء، ومقومات تفعيل إدارة المشروع القومى لسيناء، وأسس تحول سيناء إلى منطقة جذب سكانى، والمنظور الأمنى لمشروع التنمية الشاملة لسيناء شارك فى تلك الدراسة اللواء أ. ح منير شاش، محافظ شمال سيناء الأسبق، واللواء أ. ح مصطفى كامل، واللواء أ. ح حسن الجريتلى، بينما ترأس فريق البحث الدكتور فؤاد إسكندر، وزير الهجرة الأسبق، و٦ من الخبراء فى تخصصات مختلفة، هم الدكتور إبراهيم

سليمان والدكتور سعيد عبد الخالق والدكتور أحمد محرم والدكتور محمد سمير والدكتور رابح رتيب والدكتور عصام درويش ورغم رحيل اثنين من كبار المعدين لهذه الدراسة التى حددت ملامح تفصيلية لمشروع تنمية سيناء، وهما اللواءان منير شاش وحسن الجريتلى، فإنها ظلت حبيسة الأدراج، بل ومحظورة نشرها دون أى محاولة للبدء فى تنفيذها ومن أهم ملامح الدراسة

<u>فى مجال الزراعة والثروة الحيوانية</u>

تخصيص مليون فدان للرقعة الزراعية وإنشاء مزارع للنباتات الطبية يجعل سيناء أهم مخزن أدوية فى العالم ويصل إجمالى الأراضى المخطط لزراعتها فى الدراسة إلى حوالى مليون فدان، وهى تمثل إضافة كبيرة لحجم الرقعة الزراعية فى مصر، والتى تقدر بنحو ٨ ملايين فدان، وحسب الدراسة فإن مدينة رفح الواقعة نهاية محافظة شمال سيناء، تعد من أجود أنواع التربة، خاصة الموجودة عند مصبات الوديان كوادى العريش وغيره وأن المخطط يستهدف زراعة ٧٧ ألف فداناً شرق قناة السويس اعتماداً على سحارة الدفرسوار، بالإضافة إلى حوالى ٢٥٠ ألف فدان تنتظر الانتهاء من مشروعات أعالى النيل لتوفير المياه اللازمة لزراعتها، يضاف إلى ذلك الإمكانات المتاحة للاستفادة من المياه الجوفية، وكذلك تحلية مياه البحر وضرورة الاستفادة من ثروة شبه جزيرة سيناء، من النباتات الطبية المتوافرة بكثرة، خاصة فى وسط

سيناء، حيث تم اكتشاف أكثر من ١٠٠ نوع من هذه النباتات، حيث أن ٧٠% من إجمالى السكان من بدو سيناء، وخاصة فى الشمال اهتموا بزراعة محاصيل مختلفة أهمها زراعة الخوخ واللوز والتين والعنب والزيتون، وكذلك زراعة المحاصيل الملحية على السواحل الشمالية الشرقية لسيناء المطلة على البحر المتوسط ومنها أصناف مثل نبات ساليكورنيا، والذى ينتج عنه زيت الطعام، والكسب الذى يستخدم كعلف للحيوان، وينصح باستخدام تلك الأصناف على سواحل العريش ومن أهم المشروعات المتعلقة بالثروة الحيوانية التى ينبغى أخذها فى الحسبان تنمية الغطاء النباتى الرعوى، وبالتالى تنمية الثروة الحيوانية المؤلفة من الأغنام والإبل، خاصة أنه يوجد فى شمال سيناء حوالى ٣٠٠ ألف رأس ماشية مؤمّن عليها وحسب الدراسات يمكن تحويل حوالى ٣٥ ألف فدان فى سيناء إلى مراع طبيعية فى شرق ووسط سيناء، وذلك اعتماداً على ماء البحر من خليج العقبة، وذكرت الدراسة أن هناك ثورة فى مجال الثروة الحيوانية فى سيناء، وهى التى تتوفر فى نوعية الغنم الزرايبى الذى ينتج ألباناً ثمينة جداً، لكونها تستخدم فى مستحضرات التجميل، مشيرة إلى أن استغلال تلك الثروة يتوقف على قدرة العلماء المشاركين فى المشروع على استخدام الهندسة الوراثية على نطاق واسع يضيف ببذخ إلى إمكاناتنا الاقتصادية، كما أنه سيمثل إضافة مطلوبة على دخل البدو الرُحّل، بجانب التأثير الإيجابى على الترابط السكانى المطلوب

الثروة السمكية

إعادة الاهتمام ببحيرة البردويل التى توفر ٣ آلاف طن يومياً وإنشاء موانى صيد جديدة على خليجى العقبة والسويس وطلبت الدراسة الاهتمام باستغلال إمكانات سيناء من الثروة السمكية حيث سيكون له عائد كبير، خاصة أن هذه الإمكانات لا متناهية الثراء، نظراً لأن شبه الجزيرة يمكن أن تتحكم فى مسطحات مائية كبيرة، تتمثل فى ساحل البحر المتوسط، بما فى ذلك بحيرة البردويل، بالإضافة إلى خليجى السويس والعقبة، ثم البحر الأحمر وقالت: هذا الثراء الساحلى يدعو إلى الحاجة الملحة لإنشاء وتطوير موانئ الصيد اللازمة لزيادة الإنتاج السمكى، علاوة على أن خليجى السويس والعقبة بهما الكثير من الخلجان التى تصلح للاستزراع السمكى، لكن يبقى الاستقرار على الآليات التى يجب استخدامها لتحقيق هذا الهدف وأبعاده وتلك الآليات يسهل الحصول عليها من الكثير من الدول الصديقة، حيث أن بحيرة البردويل كانت تسهم فى تصدير حوالى ٣٠٠٠ طن من أجود أنواع الأسماك المطلوبة، بوجه خاص فى الأسواق الأوروبية والعربية، يومياً، وهو الأمر الذى يستوجب إعادة الاهتمام الشامل بتطوير هذه البحيرة والثروة السمكية، التى يمكن استثمارها فى المنطقة، بعد أن أصابها قدر كبير من الإهمال فى السنوات الأخيرة

السياحة

معاناة بسبب التركيز الدعائى على شرم الشيخ والحل فى الترويج للآثار والسفارى فى المدن الأخرى فيما يخص التنمية السياحية فى سيناء فأن الدولة نجحت، بمشاركة القطاع الخاص فى تحويل شواطىء جنوب سيناء إلى مقصد سياحى عالمى، حيث أن عدداً الغرف الفندقية فى شمال وجنوب سيناء، بلغ أكثر من ٥٠ ألف غرفة، بالإضافة إلى عدد من القرى السياحية والفنادق فى رأس سدر على خليج السويس، يقتصر نشاطها على السياحة الداخلية وقالت الدراسة سيناء عانت سياحياً من التركيز فى الدعاية على مدينة شرم الشيخ، بينما كان يجب أن يتشعب الترويج ليغطى نطاقاً أوسع من مناطق الجذب السياحى مثل نويبع وطابا ودهب وسانت كاترين ومع كل ذلك، فالملاحظ أن وسط سيناء رغم عناصر الجذب السياحى المتعددة، خاصة بالنسبة لسياحتى الآثار والسفارى، لم تأخذ حقها من الاهتمام والترويج ونفس هذا النقص نلاحظه بالنسبة للمنطقة الشمالية الغنية بالآثار الفرعونية والرومانية واليونانية والعربية، بالإضافة إلى عدد من المسارات الدينية، فى مقدمتها مسار رحلة العائلة المقدسة للهروب من طغيان الرومان وذكرت الدراسة أن وسط وجنوب سيناء يمثلان مناطق غنية بعناصر الجذب السياحى بالنسبة للسياحة البيئية سواء للمناطق البحرية، مثل الغطس والتزلج على الماء أو تسلق الجبال ورحلات السفارى، وكذلك بالنسبة

لسياحة المحميات الطبيعية مثل محمية الزرانيق ومحمية رأس محمد التى تعد من أهم وأشهر المحميات البحرية فى العالم

الثروة المعدنية والصناعية

استغلال الرمال السوداء والبيضاء فى صناعة الكريستال والخلايا الشمسية وإقامة منطقة صناعية حرة فى الشمال والوسط حيث إن سيناء تزخر بالعديد من الثروات المعدنية مثل النحاس وأحجار الزينة كالرخام والجرانيت والباستر، وخدمات مواد البناء والحراريات والفحم، فالمجال لا يزال متسعاً أمام اكتشافات أخرى، خصوصاً بعد أن تم اكتشاف الكبريت فى شرق العريش بكميات اقتصادية وقالت الدراسة تلك الثروات غير مستغلة ولو تم استغلالها سوف تحقق ثروة هائلة لمصر، مشددة على ضرورة التوسع فى إنتاج الملح على الشاطئ الشمالى وفيما يتعلق بالرمال السوداء المتوافرة فى كثير من المواقع على طول الساحل الشمالى فيمكن استغلالها على نطاق واسع، أما بالنسبة للرمال البيضاء التى تتركز فى منطقة جبل الحلال وشمال وجنوب سيناء، فإنه يتم تصديرها حالياً بالكامل، رغم أنها عالية الجودة، وذات قدرة تنافسية غير محدودة فى إنتاج الزجاج والكريستال والخلايا الشمسية والإلكترونية وتلك الثروات يمكن استغلالها من خلال إنشاء منطقة صناعية حرة على طول وعرض سيناء، وهو الأمر الذى سيترتب عليه تغيير وجه الحياة على أرض سيناء، وفيما يتعلق بالبترول والغاز الطبيعى فإنه جدير

برعاية خاصة حيث إن دوره رائد فى الثروة المعدنية فحجم الإنفاق الفعلى لشركات البترول فى سيناء حتى عام ٢٠٠٧، بلغ حوالى ٧ ملايين و٨٢٧ ألف دولار.

وأوضحت الدراسة أن سيناء منطقة واعدة بالنسبة لمصادر الطاقة حيث يتدفق البترول من أطرافها الغربية،إلا أن هناك شواهد علمية تقول بأن مياه سيناء أسفلها احتياطات كبيرة محتملة من البترول والغاز، كما أكدت شواهد جيولوجية على وجود غاز بامتداد المياه الإقليمية المواجهة للدلتا فى اتجاه الشمال الشرقى بمياه البحر المتوسط أمام شمال سيناء وفيما يتعلق بالتنمية الصناعية اقترحت الدراسة أن تكون التنمية فى اتجاه تصنيع الخامات التعدينية، كالرمل والطفلة والجير والأسمنت، وكذلك التوسع فى استخدام بعض هذه الخامات المصنعة ونصف المصنعة فى تلبية احتياجات الإنشاء والتعمير، بالإضافة إلى ضرورة العمل على نشر الصناعات البيئية والصغيرة

<u>التمويل</u>

إنشاء صندوق تمويل لمخصصات ومنح التنمية وخلق حوافز استثمارية للحصول على قروض من البنوك الدولية واقترحت الدراسة أن يتولى جهاز تنمية سيناء إنشاء صندوق تمويل تودع فيه كل الأموال التى تخصص له، سواء من الحكومة أو من جهات مانحة أخرى أو المستثمرين، مع مراعاة ترحيل الأموال المتاحة من سنة إلى أخرى،

حيث أنه من الممكن أن يكون للبنك المركزى المصرى دور ريادى فى هذا الاتجاه، إما مباشرة، أو عن طريق قيادة مجموعة من البنوك المصرية التى لديها سيولة فائضة وتنفيذ مثل هذه الأفكار يحتاج إلى استراتيجية تمويل كبيرة ومكثفة، والأمر يتطلب التخطيط لاستقطاب هذا التمويل سواء من المصادر التقليدية أو من مصادر جديدة وذلك يتطلب تخصيص حوافز للاستثمار، لأن البنوك العالمية تحجم عن تقديم قروض بتسهيلات ائتمانية مناسبة لمشروعات تعمير سيناء مع مراعاة أن البعد السياسى الدولى يلعب دوراً فى هذا الاتجاه، حيث إن السياسة المصرية تستبعد رأس المال غير الوطنى عن الاستثمار المباشر فى سيناء، مما يرى معه البعض ضرورة فتح الباب ولو جزئيا لاستثمارات غير مصرية مع وضع ضوابط تتماشى مع متطلبات الأمن القومى كما رأت الدراسة ضرورة إسهام الصندوق الاجتماعى للتنمية بثقل فى الترويج للصناعات اليدوية الصغيرة والمناسبة، وتوفير التسهيلات اللازمة لدعمها، ومن ضمن المقترحات أيضاً فتح الباب أمام الاستثمارات المشتركة العربية والأجنبية مع مراعاة متطلبات الأمن القومى، ومؤدى ذلك جذب الاستثمار الأجنبى وما يتبعه من تمويل، وهو الأمر الذى يتطلب مراجعة اتفاقات مصر مع الجهات المانحة

obeikandl.com

المراجع

١- أورشليم واليهودية ومسألة الهيكل- فراس السواح ٠

٢- سيناء في مواجهه الممارسات الإسرائيلية - قدري يونس العبد٠

٣- تاريخ سيناء - نعوم بك شقير ٠

٤- السد العالي - محمد الشافعي ومحمد يوسف ٠

٥- طابا مصرية - خالد محمد القاضي ٠

٦- تطور الحركة الوطنية في مصر - الدكتور عبد العظيم رمضان ٧-٧- ثورة ١٩١٩ - عبد الرحمن الرافعى ٠

٨- مذاكرات شخصية - موشية شاريت ٠

٩ - مقدمة في المشروع الصهيوني - الياس شوفاني - مقال منشور على الإنترنت ٠

١٠- الغزو اليهودي للمياه العربية - الأرقم الزغبي.

١١- الصراع المائي بين العرب وإسرائيل - رفعت السيد.

١٢ - مشكله المياه في الوطن العربي - احتمالات الصراع والتسوية الإسكندرية - رمزي سلامة.

١٣- نظرية الأمن القومِي العربي- حامد ربيع ٠

obeikandl.com

١٤- تاريخ سيناء القديم والحديث- نعوم شقير- تحقيق د. صبري أحمد العدل.
١٥- مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس- الجبرتي- تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم٠
١٦- تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم في مصر - عبد الرحمن الرافعي٠
١٧- نابليون بونابرت في مصر- كريستوفر هيرالد - ترجمة / فؤاد أندراوس٠
١٨- موسوعة شبه جزيرة سيناء- حسان محمد عوض٠
٢٠- القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلي سنة ١٩٤٥، القسم الثاني الجزء الرابع - محمد رمزي٠
٢١- التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية -عدنان سيد حسين.
٢٢- اليهود في البلدان الإسلامية ١٨٥٠-١٩٥٠ - صموئيل اتينجر
٢٣- سيناء المصرية -إبراهيم أمين غالي.
٢٤- سيناء في مواجهة الممارسات الإسرائيلية- قدري العبد.
٢٥- تاريخ تطور حدود مصر الشرقية وتأثيره على الأمن القومي المصري ١٨٩٢ – ١٩٨٨ - ألفت أحمد الخشاب .
٢٦- أخطر مشروع إسرائيلي لإعادة صياغة المنطقة (مطلوب من مصر

obeikandl.com

فوراً التنازل عن ١٦٠٠ كم٢ لحساب إسرائيل مصطفي بكري صحيفة الأسبوع المصرية ٢٢/ ١/٢٠٠٥م.

٢٧- أوراق مؤتمر مركز هرتزليا الإسرائيلي متعدد المجالات لعام ٢٠٠٨ م، موقع المؤتمر على شبكة المعلومات الدولية.

٢٨- أعداد من الصحيفة الصهيونية معاريف (٢٢يناير ٢٠٠١م ،٢٤ نوفمبر ٢٠٠٧م

٢٩- أعداد متفرقة من الصحيفة الصهيونية هآ ارتس (٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨ م - ٢٢ يناير ٢٠٠٩م - ٢/١١/٢٠٠٨م)

٣٠- مذكرات حرب أكتوبر - الفريق سعد الدين الشاذلي.

٣١- شخصية مصر -الدكتور جمال حمدان.

٣٢- شهادة مبارك للتاريخ، بي بي سي

٣٣-السادات وكامب ديفيد- صلاح العقاد

٣٤-التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط- إسماعيل فهمي

٣٥-السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠م - ١٩٨١م جمال علي زهران

٣٦- السلام المدان -منير الحمش.

٣٧-علاقات مصر العربية -حسن أبو طالب (١٩٧٠م - ١٩٨١م)

٣٨- أمريكا والسلام في الشرق الأوسط- دان تشيرجي- ترجمة محمد مصطفى غنيم

٣٩- سيناء في التاريخ الحديث- د. صبرى أحمد العدل.

٤٠- رباعية سيناء – فتحى رزق٠

obeikandl.com